لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة

تقرير حول تنفيذ مملكة البحرين للاستنتاجات المتفق عليها في موضوع "تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية المستدامة"

1. ما هي التدابير التي تم اتخاذها لتعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية من أجل التنفيذ المستجيب للنوع الاجتماعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030؟

- استكمالاً لجهود مملكة البحرين بضمان تحقيق التوازن بين الجنسين، أعد المجلس الأعلى للمرأة **الخطة الاستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2019-2022)** والتي انطلقت بمنهجية ورؤية أظهرت بإثباتات علمية مؤكدة بأن سياسات مملكة البحرين تمر اليوم في مرحلة نضج وتحول نحو التمكين الذاتي للمرأة وقدرتها على اتخاذ القرارات المناسبة، وتأتي الخطة بمنطلقات أكثر دقة نحو تحقيق الأثر من خلال اعتماد آليات مبتكرة ومرنة لتفعيل أدوات نظام الحوكمة الوطني لتحقيق التوازن بين الجنسين وتجويد البرامج والخدمات المقدمة للمرأة والأسرة وصناعة برامج نوعية ومؤشرات قياس بما يتسق مع التطلعات المستقبلية.
- وتتوافق مبادرات الخطة مع توجهات مملكة البحرين **لبرنامج عمل الحكومة (2019-2022) واستراتيجية تحقيق التوازن المالي للاقتصاد الوطني** وتأثيرها على خطط تقدم المرأة البحرينية والتي تنسجم مع **رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030**، على أسس العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التي أقرها الدستور، من خلال تكامل الجهود مع الشركاء والحلفاء في العمل المؤسسي.
- حيث تم ربط وموائمة جهود مملكة البحرين في مجال تقدم المرأة مع **أهداف التنمية المستدامة 2030** ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالمرأة، وقد شملت مؤشرات الخطة الاستراتيجية (2019-2022) ما نسبته (64)% من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بشكل مباشر بالمرأة (الهدف الرابع والخامس والعاشر).
- وتتضمن الخطة عدد من الاستراتيجيات النوعية والآليات الوطنية **والجاري العمل على تنفيذها كالتالي**:

✓ **النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين** والذي يعتبر دليل عمل لواضعي السياسات والاستراتيجيات العامة والمشرعين ومنفذي البرامج الخطط، بما يضمن إدماج حقيقي ومستدام للمرأة البحرينية في العملية التنموية، وتنفيذاً لتوصية اللجنة الوطنية لمتابعة النموذج تم إعداد واعتماد **التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين** كآلية وطنية رسمية لمتابعة تطبيق قياس الأثر المتحقق على صعيد سياسات وبرامج التوازن بين الجنسين، واعتماد **المرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين**.

✓ إطلاق **الإطار الموحد لخدمات الإرشاد والتوعية الأسرية** ضمن محور استقرار الأسرة برؤية قائمة على حفظ الأمن الاجتماعي حيث تتمتع فيه الأسرة البحرينية بجميع حقوقها ويضمن لها وصولها السلس لكافة الخدمات العدلية والاجتماعية ويقلل من معدلات الخلافات الأسرية وبما يعزز من قيم الترابط العائلي، ويساند دور المرأة البحرينية، والذي بدء تنفيذه من خلال 20 برنامج في 2020.

✓ **دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة** البحرينية بإطلاق **برنامج الإرشاد الوطني للمرأة البحرينية** حيث يقوم البرنامج على تنفيذ عدد من الفعاليات والبرامج التي تهدف إلى دعم المستفيدات من برنامج التقاعد الاختياري، في حال رغبتهن، للانتقال الميسر (الآمن) من الوظيفة الحكومية إلى مجال ريادة الأعمال أو مؤسسات القطاع الخاص أو تأسيس مشاريع ريادية مبتكرة ونوعية.

✓ **إطلاق المبادرة الوطنية للتوازن بين الجنسين في مجال علوم المستقبل** كأداة تنظيمية تعمل على تسريع تحقيق التوازن بين الجنسين والتوجيه نحو اقتصاد المعرفة، وضمان الاستعداد الكامل للتعامل مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الانتاجية والخدمية، لتقدم المرأة في مجال الاختراع وعلوم المستقبل ومساهمتها في القطاع الصناعي.

✓ وفي سبيل تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية للمرأة البحرينية تم إصدار وتعديل عدد من التشريعات **تتمثل في ما يلي**:

✓ قرار مجلس الوزراء الموقر بإحالة مشروع قانون بتعديل المادة (8) من قانون الميزانية العامة للجنة التنسيقية، بما يجعل الميزانية العامة أكثر استجابة لإدماج احتياجات المرأة في برامج التنمية ضماناً لمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص وتوجيه الموارد المتاحة بما يحقق المشاركة والعدالة بين كلا الجنسين.

- ✓ قرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية (84) لسنة 2019 بشأن تحديد الأعمال التي يُحظَر فيها تشغيل النساء الحوامل وقرار (85) لسنة 2019 بإلغاء القرار (16) لسنة 2013 بشأن تحديد الأحوال والأعمال والمناسبات التي لا يجوز فيها تشغيل النساء ليلاً.
- ✓ قرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية (50) لسنة 2020 بشأن تشغيل النساء العاملات ليلاً في جميع الأعمال التي يجوز للعمال الاشتغال فيها وفقاً لقانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012.
- ✓ قرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية (51) لسنة 2020 بشأن الأعمال التي يجوز فيها تشغيل النساء مع مراعاة أحكام القرار (84) لسنة 2019، يجوز تشغيل النساء العاملات في جميع الأعمال التي أجاز قانون العمل في القطاع الأهلي (36) لسنة 2012 الاشتغال فيها.
- ✓ قرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية (52) لسنة 2020 بشأن حظر التمييز في الأجور بين العمال والعاملات الشاغلين لذات الوظيفة.
- ✓ قرار وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف رقم (78) لسنة 2019 بشأن تعديل الرسوم القضائية المتعلقة بدعاوى الأحوال الشخصية وحقوق الأسرة وقرار رقم (77) لسنة 2019 بإلغاء الرسوم المفروضة على بعض الخدمات الواردة بالقرار رقم (91) لسنة 2017 بشأن تعديل رسوم التوثيق ومنها (توثيق عقود الزواج والطلاق وطلبات نسخ طِبق الأصل منها).
- ✓ تعميم وزير المالية والاقتصاد الوطني (6) لسنة 2019 بشأن تقرير أداء تنفيذ الميزانية للسنة المالية 2018، الذي ينص على التزام المعنيين بملء الجداول المتعلقة بتكافؤ الفرص والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة والمصنفة بحسب النوع (المرأة والرجل) المحددة في الجداول المرفقة بذلك القرار والقرار (8) لسنة 2019 بشأن الاعتمادات واللوائح والتعليمات الخاصة بتنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2019-2020 والتي تتضح تعليماته وتوجيهاته في الشأن الخاص بالأخذ ببرامج ومبادرات الخطة الاستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية 2019-2022 ضمن الأولويات التنفيذية للموازنة العامة للدولة.
- ✓ قرار اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بشأن سياسة العمل الحكومي من المنزل وإصدار تعليمات ديوان الخدمة المدنية شروط وضوابط سياسة العمل من مواقع مختلفة عن مقر العمل (أكتوبر 2019).
- ✓ قرار وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بتحويل خدمات "مكتب التوفيق الأسري" لتتاح عن بعد على المنصة الإلكترونية الحكومية بما يضمن الوصول الميسر للمراجعين للخدمات العدلية المخصصة للأسر.
- ✓ تعليمات البنك المركزي رقم 2020/239 حول حظر التمييز في جميع الخدمات المالية والمصرفية الصادرة بموجب المادة (38) من قانون بنك البحرين المركزي والمؤسسات المالية.
- ✓ قرار الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (1) لسنة 2020 حول احتساب كافة الإجازات الواردة في قانون العمل في القطاع الأهلي ضمن مدد الاشتراك الخاضعة لأحكام قانون التأمين الاجتماعي بما فيها الإجازة المدفوعة الأجر أو الإجازة بدون أجر التي تحصل عليها المرأة العاملة بمناسبة الوضع أو التي تستحقها المرأة لرعاية طفلها.

2. ما هي الإجراءات والاستثمارات التي تم القيام بها لتمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؟

- عمل المجلس الأعلى للمرأة على موائمة الخطة الاستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية (2019-2022) مع برنامج عمل الحكومة للتوافق والتوازي مع الموازنة العاملة للدولة وضمان سلاسة التنفيذ في الوزارات والمؤسسات الحكومية حيث بلغت نسبة المبادرات لبرنامج عمل الحكومة (45%) مع التركيز على تفعيل مساهمة القطاع الخاص وإشراكه في دعم البرامج بشكل يضمن يتقدم المرأة في مختلف المجالات.
- العمل على تطوير **النموذج الوطني** ليصبح نظاماً شاملاً لحوكمة تطبيقات تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين على المستوى الوطني، حيث يعتبر النموذج دليل عمل وطني لواضعي السياسات والاستراتيجيات العامة والمشرعين ومنفذي البرامج والخطط، ويضع الإطار العام لعمل تلك الأطراف بما

يضـمن إدماج حقيقي ومسـتدام للمرأة البحرينية في العملية التنموية، **ويسـعى لتحقيق التوازن على مسـتوى توزيع الموارد بشـكل يقلص ويغلق أي فجوات** تؤثر على أوجه تحقيق تكافؤ الفرص على المستوى الوطني.

3. ما هي الخطوات التي تم اتخاذها لتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها الكاملة والمتساوية في صنع القرار في جميع مجالات التنمية المستدامة؟

- اطلاق ومتابعة تنفيذ النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين حيث أعتمد المجلس الأعلى للمرأة إدماج احتياجات المرأة وتحقيق التوازن بين الجنسين ضمن أولويات عمله لدى إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية ووضع نموذج وطني يقود وإطار عمل لتعزيز عمليات إدماج احتياجات المرأة في التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية، بأعتباره دليلا تمثيل المرأة في المؤسسات الوطنية، وذلك بهدف تحقيق تمثيل حقيقي ومستدام للمرأة البحرينية في التنمية، وتقليص أو سد الفجوات بين المرأة والرجل على جميع الأصعدة.
- يعد برنامج المشاركة السياسية للمرأة من المبادرات والبرامج المحورية المستمرة ضمن الخطة الاستراتيجية لخطة نهوض المرأة البحرينية (2019-2022)، التي يعمل المجلس الأعلى للمرأة على متابعة تنفيذها بالتعاون والشراكة مع الجهات المعنية في إيجاد البيئة العادلة المساندة لدور المرأة في الحياة العامة، حيث ابتدأ عمل المجلس الاعلى للمرأة بتعزيز مشاركة المرأة الانتخابية لتهيئتها لدخول المجالس التشريعية والبلدية وقياس اسهاماتها في المجال ليمتد تطوير العمل على استدامة مشاركة المرأة في المناصب القيادية ومواقع صنع القرار بمختلف المجالات في الحياة العامة، ويهدف البرنامج في نسخته الجديدة إلى دعم مشاركة المرأة البحرينية في رسم السياسات العامة، وإبراز قصص النجاح للنماذج القيادية والفاعلة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- كما يتم تنفيذ العديد من المبادرات والبرامج والأنشطة والجوائز التحفيزية لتقدم المرأة البحرينية وتوفير الإرشاد والفرص التدريبية لها والخدمات المساندة الداعمة لتحقيق التوازن الأسري والمهني واستدامتها في مواقع صنع القرار بمختلف المجالات.

4. ما هي سياسات الاقتصاد الكلي (macroeconomic) والعمل والسياسات الاجتماعية التي تم وضعها والتي تعزز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للمرأة، استجابةً لتأثيرات جائحة COVID-19 على توظيف المرأة وحقوقها الاقتصادية واستقلاليتها؟

- تسارعت جهود مملكة البحرين بقيادة ملكية حكيمة وفريق وطني مكون من خبراء ومختصين بتطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لاحتواء ومنع انتشار الفيروس وعدم تعطل سير الحياة العامة تميزت بالاستباقية والمرونة في الأداء المؤسسي والسرعة في موائمة السياسات وإصدار القرارات والتحول الرقمي في كافة القطاعات مع التخطيط بمنهجيات استشراف المستقبل، **ومن أبرز ما اتخذته المملكة من تدابير**:

✓ اطلاق حزمة مالية واقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار بحريني حيث تكفلت الحكومة بدفع فواتير الكهرباء والماء للأفراد والشركات وتأجيل أقساط القروض للمواطنين والشركات وأقساط الخدمات الإسكانية ودفع رواتب البحرينيين بالقطاع الخاص. وإعفاء المؤسسات التجارية من الرسوم البلدية والمؤسسات الصناعية والتجارية من رسوم استئجار الأراضي الحكومية. وإعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة.

✓ إعادة توجيه برامج صندوق العمل «تمكين» للشركات المتأثرة من الأوضاع الراهنة مع إعادة هيكلة القروض بالتعاون مع البنوك بقيمة إجمالية تقدر بـ60 مليون دينار بحريني.

✓ إصدار وتعديل عدد من التشريعات بما يضمن مزيد من الحقوق للمرأة البحرينية كصدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ 27 أبريل 2020 بشأن دفع الرواتب كاملة لعدد (524) عاملة في رياض الأطفال ودور الحضانة.

✓ بناء على توجيهات كريمة من صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة تم التنسيق لسداد الديون والمبالغ المالية المستحقة على النساء البحرينيات ممن صدر بحقهن أحكام قضائية ضمن القوائم المنشورة من قبل وزارة الداخلية على تطبيق «فاعل خير».

✓ وضمن نطاق عمل المجلس الأعلى للمرأة شملت ترتيبات (العمل عن بعد) بتقديم خدمات مركز دعم المرأة إلكترونياً بما يسهم في تسهيل التواصل مع المتعاملين والمراجعين وطلب الاستشارات عبر الموقع الإلكتروني للمجلس، أو من خلال نظام المحادثة الفورية بمشاركة عدد من الاستشاريين والخبراء

من ذوي الاختصاص للرد على جميع الاستفسارات الواردة. وقد سعى المجلس باستقبال الطلبات بل للوصول إلى الجمهور عبر كافة وسائل التواصل الاجتماعي لتقديم الاستشارة المطلوبة أو متابعة الحالات عبر التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

5. ما هي تدابير الاستجابة والتعافي لوباء COVID-19 التي تم اتخاذها لتحسين وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية للمرأة (على سبيل المثال: تغطية الرعاية الصحية، وإعانات البطالة، والإجازة المرضية مدفوعة الأجر، وإجازة الأمومة مدفوعة الأجر، واستحقاقات الأمومة، والمعاشات التقاعدية، ودعم الدخل مثل التحويلات النقدية)؟

- حرصت مملكة البحرين على اتخاذ خطوات استباقية تهدف إلى تخفيف تداعيات الأزمة واتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير لحماية صحة المرأة ولضمان استقرارها الأسري بما يتوائم مع المعايير الدولية وتوصيات منظمة الصحة العالمية في مكافحتها للفيروس **ومن أبرزها**:

✓ مواصلة وزارة الصحة العمل على تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرأة كماً ونوعاً وبصورة مجانية، كتقديم استشارات طبية عن بعد وصرف وتوصيل الأدوية.

✓ وفي سياق الإجراءات الخاصة بضمان صحة وسلامة المواطنين والمقيمين في مقرات عملهم ولخلق بيئة تضمن الظروف اللازمة والمدة الكافية لتعافي المصابين من الفيروس، تحتسب الدولة فترة الحجر الصحي لمن تأكدت إصابته بالفيروس كإجازة طبية مدفوعة الأجر خلال مدة الحجر والبالغة ١٤ يوماً.

✓ بناء على قرار اللجنة التنسيقية الحكومية صدور قرارات ديوان الخدمة المدنية بتطبيق العمل من المنزل في المؤسسات العامة بنسبة 70% من إجمالي القوة العاملة بالمؤسسة، وتبنت الحكومة توصية صادرة من المجلس الأعلى للمرأة بمنح أزواج العامات في الصفوف الأمامية فرصة العمل عن بعد. وحث الجهات الحكومية بأن تعطى الأولوية لتطبيق سياسة العمل من المنزل للموظفين ممن يعانون من الامراض التنفسية والمزمنة، الموظفات الحوامل والموظفات المستحقات لساعات الرعاية.

✓ تدشين الخدمات العدلية الإلكترونية كرفع الدعاوي المدنية والتجارية والأسرية بجميع أنواعها ودرجاتها إلكترونياً بشكل كامل، واستكمال منظومة القضاء المدني الإلكترونية بدءاً برفع الدعاوى وحتى تنفيذ الأحكام، مما يضع المملكة في موقع ريادي إقليمياً ودولياً.

✓ تطوير الخدمات الأسرية المجانية لمكتب التوفيق الأسري وأفرعه بالتعاون والتكامل ما بين مؤسسات الدولة ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف المحافظة على استقرار وكيان الأسرة.

✓ إطلاق المجلس الأعلى للمرأة الحملة الوطنية "متكاتفين" لدعم المرأة والأسرة البحرينية لمواجهة فيروس جائحة كوفيد-19، ورصد الاحتياجات الطارئة للمرأة وأسرتها والعمل على توفيرها بالتعاون مع الشركاء، عبر المنصة الافتراضية "مستشارك عن بعد"، والذي يتيح خدمات الاستشارات المجانية في المجالات القانونية والأسرية والنفسية والاقتصادية للمرأة والأسرة.

✓ تقديم كافة أشكال الدعم المقدمة من قبل مركز الدعم الخاص بالمجلس الأعلى للمرأة وتحويل كافة الخدمات إلى خدمات رقمية وزيادة مصادر وفترة استقبال الطلبات والتعامل الميداني مع الحالات للاطمئنان على سلامتهم والوقوف على احتياجاتهم، ووصولهم الميسر للخدمات الحكومية المختلفة، كالسكن، والمساعدات الاجتماعية، والعلاوات المعيشية، والنفقة الزوجية والحضانة.

✓ متابعة المجلس للطلبات المتعلقة بالوصول إلى تسويات ودية على يد متخصصين لتنفيذ أحكام زيارة الأبناء وذلك إثر تعليق العمل في المراكز الاجتماعية والمعنية بمتابعة ملف الرعاية الأسرية بشكل مؤقت تفعيلاً لنظام العمل عن بعد كإجراء احترازي في الظروف.

✓ التعاون والتنسيق بين مركز دعم المرأة والجهات ذات العلاقة ومن ضمنها مكاتب حماية الأسرة بمديريات الشرطة التابعة في المحافظات لتوفير الحماية للمعنفة وإحالتها للإقامة المؤقتة بدار الأمان بالإضافة إلى تقديم التأهيل النفسي والاجتماعي على يد خبراء متخصصين.

✓ وفي ظل **التعليق المؤقت للمؤسسات التعليمية كإجراء احترازي، تم تحويل المنظومة التعليمية بشكل كامل "عن بعد" وتطوير المحتوى التعليمي الرقمي والذي ساهمت المرأة بشكل ملحوظ ومؤثر في إعداده حيث بلغت نسبتها (50%) ضمن الفريق المعني بإعداد دروس متلفزة، و(60%) ضمن الفريق المعني بإعداد المنصة الإلكترونية للطلاب.**

- ✓ وادراكاً من حكومة مملكة البحرين للأعباء الاقتصادية التي تسببت بها ظروف الجائحة، فقد تمت مضاعفة حجم صندوق السيولة ليصل إلى 200 مليون دينار بحريني. وتكفلت حكومة مملكة البحرين بدفع فواتير الكهرباء والماء للأفراد والشركات لـ٣ أشهر. كما تم تأجيل أقساط القروض للشركات لمدة ٣ أشهر.
- ✓ وفي هذا السياق، قام صندوق العمل "تمكين" بتوفير منح مالية للشركات المتأثرة لرائدات ورواد الأعمال من خلال برنامج دعم استمرارية الأعمال ضمن منظومة الجهود الوطنية لمواجهة انعكاسات الجائحة وتأثيرها على المستوى الاقتصادي؛ حيث تهدف المبادرة لتقديم دعم تمويلي للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر لمساعدتها على تغطية نفقاتها التشغيلية لمدة ٦ أشهر من تاريخ إصدار الموافقة على الطلب.
- ✓ ومن هنا تجدر الإشارة بأن خصص صندوق العمل "تمكين" محفظتين: الأولى لدعم سواق سيارات الأجرة وسواق النقل المشترك والباصات والحافلات من الجنسين شهرياً لمدة 3 أشهر، أما المحفظة الثانية فهي متاحة لدعم مدربي السياقة من الجنسين شهرياً ولمدة 3 أشهر، بشرط ألا يكون لديهم سجل تجاري أو معاش تقاعدي. وكما تكفل الصندوق بدفع الرواتب الكاملة للعاملات في رياض الأطفال ودور الحضانة من غير المؤمن عليهم في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

6. ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لتوسيع تو فر خدمات الرعاية والقدرة على تحمل تكاليفها لمعالجة الزيادة في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي نتيجة لوباء COVID-19 (على سبيل المثال: إعانات الرعاية، والإجازة مدفوعة الأجر)؟

- اتخذت مملكة البحرين العديد من الإجراءات بهدف الحفاظ على الصحة العامة وضمان الحماية الاجتماعية التي تسببت بها الجائحة وعلى رأسها **إتاحة الفحص المجاني لجميع المواطنين والمقيمين** حيث تم **إنشاء وحدات طبية متنقلة للفحص**، وإجراء فحوصات على أكبر شريحة ممكنة لضبط انتشار الفيروس، و**فحوصات للقادمين** من الخارج ونقل الحالات التي تم تأكيد إصابتها **للحجر الصحي** وتطبيق الحجر المنزلي **الاحترازي لمدة 14 يوم مع ضمان منحهم إجازة طبية مدفوعة الأجر** خلال المدة.
- القيام **بعمليات إجلاء لمواطنيها وبعض مواطني دول مجلس التعاون الخليجي** وتقديم العلاج اللازم بشكل مجاني في مراكز مخصصة للعزل تحت إشراف **فرق طبية مختصة** بحسب البرتوكولات العاجية والوقائية المعتمدة.
- **إطلاق حملة وطنية بعنوان «مجتمع واعي»** بهدف توعية المجتمع البحريني بمخاطر الإصابة وسبل الوقاية بتقديم أنشطة بلغات مختلفة من خلال موقع وزارة الصحة ووسائل الإعلام والمنشورات، وتفعيل **خط مجاني** (444) للرد على الاستفسارات وحجز المواعيد.
- **تطبيق السياسات والنظم الإدارية المرنة** التي قررتها الدولة، بما يراعي ظروف الأسرة البحرينية للتوفيق بين المسؤوليات العائلية والوطنية من خلال قرارات ديوان الخدمة المدنية بالحث على تطبيق **العمل من المنزل** وأن تعطى الأولوية ممن يعانون من الأمراض التنفسية والمزمنة، والحوامل والمستحقات لساعات الرعاية، كما استجاب عدد من مؤسسات القطاع الخاص بتلك التوجهات.
- الوقوف على احتياجات المرأة العاملة في الصفوف الأولى ومتابعة التحصيل الدراسي لأبنائها واعتبار أزواج العاملات ضمن الصفوف الأمامية لمواجهة فيروس كوفيد-١٩ من الفئات ذات الأولوية المستحقة لنظام العمل من المنزل.
- متابعة صدور وتنفيذ **قرارات داعمة لر ائدات الأعمال ممن تأثرت مشاريعهن** بسبب توقفها عن العمل وتسهيل استفادتها من التدابير المالية المتاحة، والبحث عن بدائل مبتكرة لتوفير مصادر دخل إضافية للمشاريع لتقليل الأعباء والالتزامات المالية لحين انجلاء الأزمة.
- استمر المجلس الأعلى للمرأة، في استقبال الشكاوى المهنية والعمالية وتقديم الاستشارة القانونية حول إجراءات التظلم الوظيفي وتقديم الشكوى العمالية بوزارة العمل وما يليها من إجراءات، حيث تنوعت الشكاوى ومن بينها الفصل التعسفي وتوجيه أصحاب العمل والمشاريع التي تأثرت بسبب الوضع الحالي لخدمات وحزم الدعم الحكومي.

7. ما الإجراءات التي تم اتخاذها لزيادة الموارد والدعم للمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني أثناء تعاملها مع جائحة COVID-19؟

- قامت مملكة البحرين بإطلاق جملة من المبادرات النوعية والمبتكرة الموجهة للمواطنين والمقيمين على حد سواء وتركز على تفعيل دور جميع أفراد المجتمع البحريني وبما يرفع لديهم الحس الوطني والمسئولية التشاركية في مواجهة جائحة الكورونا **ومن أبرزها**:

- ✓ **«المنصة الوطنية للتطوع»**، تدار من قبل الحكومة وتتيح فرص للتطوع في مجال الخدمات الطبية والعمل الميداني أو تقديم الخدمات النفسية والأسرية والاستشارات الاقتصادية وغيرها. وشهدت المنصة تجاوب كبير حيث بلغ العدد أكثر من 30,000 متطوع.
- ✓ **إطلاق حملة «فينا خير»** بمبادرة من المؤسسة الملكية لأعمال الإنسانية نزولاً والأفراد بتقديم التبرعات المالية دعماً للجهود الوطنية وتحمل المسئولية المشتركة في هذه الظروف لتحجيم الأضرار التي تسببت بها الجائحة على الاقتصاد الوطني، وستخصص التبرعات لعدد من الأولويات ذات الطابع الإغاثي أو الاجتماعي أو الطبي للفئات المتضررة وخصوصا الأسر المتعففة والعمالة الوافدة.

8. ما هي الخطوات التي تم اتخاذها لتحسين جمع البيانات المستجيبة للنوع الاجتماعي في سياق متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولتتبع ورصد الآثار المحددة للجنسين وتدابير الاستجابة لوباء COVID-19؟

- **على الصعيد المستمر لقياس مؤشرات التوازن بين الجنسين:**
- ✓ استحدث المجلس الأعلى للمرأة **التقرير الوطني لقياس التوازن بين الجنسين** كآلية تعمل على رصد التقدم المحرز في مجال إدماج احتياجات المرأة وتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى الوطني في المجالات النوعية ويعتبر مرجع يساهم في تعزيز مكانة مملكة البحرين كبيت خبرة على الصعيد الدولي ويتضمن مؤشرات كمية.
- ✓ اعتماد "**المرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين**" الذي يتضمن المؤشرات المتعلقة بتحقيق التوازن بين الجنسين ضمن 6 مجالات رئيسية هي: السكان واستقرار الأسرة والصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية.
- ✓ **التطبيق الإلكتروني "التوازن بين الجنسين"**، الذي يوفر حاليا 97 مؤشرا موزعة على 26 مؤشراً رئيسياً و71 مؤشراً فرعيا تقدم بيانات رئيسية محدثة حول تقدم المرأة البحرينية لغاية النصف الأول 2020.
- **على صعيد تدابير الاستجابة لوباء COVID-19 ولجمع البيانات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي تم إجراء الخطوات التالية:**
- ✓ **تدشين التطبيق الإلكتروني «مجتمع واعي»** بمبادرة من هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية لتمكين جميع المواطنين والمقيمين من تتبع المستجدات الصحية، وخاصية تحديد المواقع للتنبيه من وجود حالات لم تلتزم بالحجر المنزلي.
- ✓ **تطبيق حملة "متكاتفين .. لأجل سلامة البحرين"** بهدف رصد وتقديم كل ما يلزم لدعم ومساندة المرأة البحرينية ليكون قناة تواصل إضافية لتسهيل الوصول للمستفيدين.
- ✓ تشكيل **لجنة مشتركة بين المجلس الأعلى للمرأة وديوان الخدمة المدنية** تختص بمتابعة تطبيق قرارات "العمل من المنزل" لكافة الفئات المستحقة ورصد وتقييم الإجراءات المؤسسية بناء على إحصائيات مصنفة بحسب نوع الجنس.
- ✓ **برنامج "مستشارك عن بعد"** لتقديم خدمات استشارية وجلسات مرئية ومحادثات فورية على الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس الأعلى للمرأة مما يساهم في عملية رصد وقياس مدى تأثر المرأة اجتماعياً واقتصادياً.
- ✓ تنفيذ **دراسة علمية لتقييم وتحليل تجربة مملكة البحرين في التعامل مع تأثيرات وتبعات فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأسرة** بناء على بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس، لتوثيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بإدارة الأزمات والاستجابة لها مع مراعاة احتياجات الأسرة والمرأة. وستساهم الدراسة في وضع تصورات مستقبلية، بناء على المتغيرات التي تفرضها الجائحة، لمساندة أصحاب القرار لدى وضع السياسات والخطط ذات التأثير المباشر والداعم لنظم الحماية الاجتماعية واستراتيجيات تقدم المرأة.